دور الزكاة كأحد أساليب التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية

The role of zakat as a method of Islamic financing in economic development

خاطر سعدية[1]، ناير لعرج[2]، بن زيدان الحاج[3]

Khater Saadia[2], Naer Laredj[2],Ben Zidane Elhadj[3]

[1]جامعة مستغانم (الجزائر)، Saadiakhater7@gmail.com

[2]دكتور،جامعة مستغانم (الجزائر)، laredj6naer@gmail.com

[3]جامعة مستغانم(الجزائر)، Hadj.benzidane@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/11/03 تاريخ القبول:2025/12/10 تاريخ النشر: 2026/01/01

ملخص:

تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مختلف المفاهيم حول كل من التنمية في الفكر الإسلامي والزكاة باعتبارها عبادة وفريضة مالية، وكذا الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة باعتبارها أحد أهم أساليب التمويل الإسلامي في النهوض بالنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة ومختلف الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي منذ ظهوره وخاصة الأزمة المالية الأخيرة التي أظهرت مدى هشاشة هذا النظام.كما خلص هذا البحث الى النتائج التالية فهم الزكاة أمر ضروري للممارسين في الاقتصاد الإسلامي، إنه لا يفي فقط بواجب ديني ولكنه يساهم أيضا في رفاهية المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروة،ولكنها تعمل أيضا كمورد حيوي لتعزيز ريادة الأعمال وتطوير الأعمال الصغيرة.

كلمات مفتاحية: تنمية اقتصادية، تمويل إسلامي، زكاة.

Abstract:

This study addressed various concepts related to development in Islamic thought and Zakat as both an act of worship and a financial obligation. It also explored the role of Zakat as one of the most important methods of Islamic finance in promoting growth and achieving economic development under current circumstances and the various crises that the capitalist system has faced since its inception, especially the recent financial crisis, which revealed the fragility of this system. This research concluded

[1]**المؤلف المرسل**:خاطر سعدية، **الإيميل**: Saadiakhater7@gmail.com

with the following findings: Understanding Zakat is essential for practitioners in Islamic economics. It not only fulfills a religious duty but also contributes to the well-being of society through the redistribution of wealth. Furthermore, it serves as a vital resource for promoting entrepreneurship and developing small businesses.
Keywords : Economic development, Islamic finance, zakat.

1. مقدمة:

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية من بين الأولويات والأهداف التي تسعى مختلف الدول الإسلامية لتحقيقها، ولهذا وضعت مختلف البرامج والاستراتيجيات من أجل الوصول إليها، إلا أنها لازالت تعاني من التخلف الاقتصادي، وذلك لكون المناهج المطبقة في النظام الرأسمالي لم تتوافق مع ثقافتها وعقيدتها، ولذا قامت هذه الدول بالبحث عن سياسات اقتصادية تكون منبثقة من الشريعة الإسلامية التي تخلصها من التبعية والإذلال.

وتعتبر الزكاة إحدى أهم الآليات المتبعة لتنمية الأفراد والمجتمعات في البلدان الإسلامية، فهي من بين أهم وسائل القضاء على الفقر وتخفيف التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

1.1. الإشكالية: وفي هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى قدرة الزكاة باعتبارها أحد أهم أساليب التمويل الإسلامي في استيعاب مختلف الأزمات وتحقيق التنمية الاقتصادية؟

2.1. الأسئلة الفرعية: للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها للأسئلة الفرعية التالية:

- كيف ستساهم الزكاة في زيادة الطلب والاستهلاك السلع والخدمات من طرف الأسر محدودي الدخل؟
- كيف يمكن استغلال أموال الزكاة لتشجع على استثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
- هل لزكاة دور في الاستقرار الاجتماعي مما يساهم في خلق بيئة اقتصادية مناسبة؟

3.1 .الفرضية: طرحنا الفرضية التالية من أجل فهم الموضوع بشكل أفضل:

يمكن أن تساهم الزكاة بشكل فعّال في التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز الاستهلاك المحلي، وتشجيع الاستثمار، وتقليل معدلات الفقر، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي

4.1 .أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في ابراز دورالزكاة كأحد أساليب التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية وفهم العلاقة بينهما، كما تساهم النتائج متحصل عليها في تشكيل سياسات حكومية فعالة

تعزز من عملية جمع وتوزيع الزكاة بشكل يضمن تأثيرا إيجابيا على الاقتصاد، وبعث استثمارات جديدة ومستدامة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز التنوع في الاقتصادي

5.1 .منهج الدراسة: تم استخدام منهج تحليلي وصفي لدراسة الجوانب النظرية لهذه الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة. من خلال مراجعة الأدبيات السابقة والدراسات ذات الصلة، يتم استخدامه لتوفير وصف دقيق للاتجاهات الحالية في دور الزكاة كواحدة من أساليب التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية، وكذلك لتقييم التحديات والفرص. خلال العرض التقديمي، ستتم مناقشة الأساليب المبتكرة والفعالة.

2. مفاهيم حول الزكاة: الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي فريضة مالية تؤخذ من الأغنياء وترد إلى الفقراء، ولقد تم اعتبار الزكاة عبر التاريخ الإسلامي بمثابة نظام الرعاية الرئيسي، وهي وسيلة لرعاية المحتاجين في المجتمع وتحقيق قدر ما من إعادة توزيع الدخل، فهي بكل بساطة حجر الزاوية في الاقتصاد الإسلامي(Warde، 2000)، الصفحات 144-145)، حيث تتميز بمجموعة من الخصائص التي سيتم التطرق إليها من خلال مفهومها وشروطها ومصارفها وأهميتها.

1.2. تعريف الزكاة: لها عدة تعاريف حسب

لغة: الزكاة لغة تعني النماء والزيادة، فيُقال: زكى المال إذا ازداد، وزكى الزرع إذا نما وارتفع، كما يُقال زَكّى يزكّي تزكيةً عندما يُخرج المرء زكاة ماله. والزكاة هي ما يقدّمه الإنسان من جزءٍ من ماله بقصد تطهيره وتنميته. (الأمين، (2001)، صفحة 11).

ومعناها في الاصطلاح الشرعي: حق وواجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص، وهذه القيود في هذا التعريف مقصودة لإخراج ما قد يضن دخوله فيها باعتبار الزكاة حقا واجبا وأنها ليست تفضلا وتكرما من دافعها وإنما هي حق تعلقت ملكيته بغير من هي بيده من ملاك الأموال الزكوية فمنعها منع حق يلزم أداؤه لمستحقه(المنيع، (1996، صفحة 20).

2.2. شروط الخضوع للزكاة:

يشترط للمسلم الحر البالغ العاقل للزكاة شرطان أساسيان وهما: (الكفراوي، 1997، صفحة 49).

أ. يشترط في وجوب الزكاة أن يكون صاحب المال مالكًا للنصاب ملكًا تامًا، أي أن يمتلك المقدار الأدنى الذي حدده الشرع ليصبح المال خاضعًا للزكاة، وهو الحد الفاصل بين الغني والفقير، وبين من تجب عليه

الزكاة ومن يستحقها. ويُشترط أن تكون ملكيته لهذا النصاب كاملة غير ناقصة حتى يتحقق وجوب إخراج الزكاة عليه.

ب. مرور الحول على النصاب: يشترط لوجوب الزكاة مرور الحول على النصاب أي مرور إثني عشر هلالا **لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول فيما عدا زكاة الزروع والثمار فإن وقت استحقاقها هو يوم الحصاد"**(المغني، ابن قدامة،2،ص:258)، وهذا **لقوله تعالى:** ﴿۞ ... وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ ... ﴿١٤١﴾﴾ (سورة الأنعام، الآية 141).

3.2. مصارف الزكاة: مصارف الزكاة حُدِّدت في الإسلام تحديدًا دقيقًا، وهي ثمانية أصناف كما ورد في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٦٠﴾﴾(سورة التوبة ، الآية 60)،

4.2. أهمية الزكاة في الإسلام: اهتمّ الإسلام اهتمامًا بالغًا بالزكاة، فجعلها أحد أركان الإسلام الخمسة التي لا يكتمل إيمان المسلم إلا بأدائها. وقد أكّد الله تعالى في العديد من الآيات القرآنية على أن الزكاة تُعدّ من أهم مصادر التمويل الإسلامي، لما تحققه من كرامة للإنسان المسلم بتلبية احتياجاته المادية والروحية معًا.وتبرز أهمية الزكاة كمصدر من مصادر التمويل في آثارها المتعددة (.، 2010، الصفحات 54-55) .:

اقتصاديًا، تُعدّ الزكاة وسيلة فعّالة لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وتعمل على تحفيز الاستثمار والتنمية، مما يؤدي إلى تنمية الموارد والحد من البطالة.

اجتماعيًا، تسهم الزكاة في رفع مستوى الفقراء وتمكينهم من حياة كريمة، وتغرس الطمأنينة في نفوسهم، كما تُقلل من الفوارق الطبقية، وتُطهّر النفوس من الأحقاد، مما ينعكس إيجابًا على استقرار المجتمع وأمنه، إضافة إلى دورها في تعزيز قيم الكرم والجود ومكافحة البخل.

روحيًا، تغرس الزكاة في النفس السكينة والإيمان العميق من خلال شكر نعم الله، كما تعزز شعور الفرد بالانتماء إلى مجتمعه عبر مساعدة المحتاجين وإغاثة الملهوفين، فتكون بذلك عبادة تجمع بين صلاح النفس واستقامة المجتمع.

3. التنمية الاقتصادية في الإسلام: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي المعاصر هي عملية ديناميكية متتابعة تستهدف القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي سواء من خلال تغيير الهيكل الاقتصادي أو أسلوب الإنتاج، أو من خلال تبني إستراتيجية للتطوير الاقتصادي تحقق هذا الهدف(النجار، 1983، صفحة 59)

حيث أصبحت من الضروريات التي لابد منها لضمان حياة كريمة في عالم اليوم، فالشعوب المتخلفة والشعوب التي لا تمتلك السيطرة على اقتصادها، قليلا ما يكون لديها القدرة على الحفاظ على استقلالها الاجتماعي والثقافي، فالشعوب المسلمة لن تكون قادرة على الصمود أمام القوى المناوئة للإسلام في العالم إن لم تكن تتمتع بالأمن والمنعة، وهما أمران لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال التنمية الاقتصادية(أحمد، 2004، صفحة 72).

1.3. تعريف التنمية الاقتصادية: لقد تعددت التعارف حول التنمية الاقتصادية نذكر منها:

- **وفقا لمجلس التنمية الاقتصادية الأمريكي:** فإن "التنمية الاقتصادية هي عملية خلق الثروة من خلال تعبئة الموارد البشرية والمالية ورأس المال والمادية والطبيعية لتوليد السلع والخدمات القابلة للتسويق". (El-Ghattis, 2010, p. 06).
- **التنمية الاقتصادية:** هي عملية تركز على النمو المعبر عنه نوعيا وكميا في اقتصاد بلد ما، وتقيس هذه العملية كافة الجوانب المتعلقة بعدد سكان بلد ما، وتتناول القضايا المتعلقة بالثروة والصحة والتعليم والوصل إلى سكن عالي الجودة، وتتضمن التنمية الاقتصادية توفير الإمكانيات في التعليم والصحة والتوظيف والحفاظ على البيئة، مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد لكل مواطن. (Dragoi، (2020)، صفحة 02).

2.3 مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي: إن مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام لا يرتبط بالزمن، فالإسلام نظام ثابت قائم على قواعد ثابتة، حيث تستند قواعد سلوك الإنسان والمجتمع لتحقيق التقدم المادي والمعنوي على القواعد المنصوص عليها في القرآن الكريم، ويغطي المفهوم الإسلامي للتنمية ثلاث أبعاد مترابطة: التنمية البشرية الفردية، التطور المادي، وتطور الجماعة البشرية، حيث أن البعد الأول هو الأهم ويحدد عملية ديناميكية لنمو الأفراد نحو تحقيق كامل إمكانيتهم التي منحها الخالق، ويشير البعد الثاني إلى استخدام الموارد الطبيعية التي يوفرها الخالق لتلبية الاحتياجات المادية للأفراد والمجتمع، ويشير البعد الثالث إلى تقدم الجماعة البشرية نحو التكامل والوحدة التامة. (Zamir Iqbal and Abbas Mirakhor، 2013، الصفحات 5-6).

فتعرف التنمية في الإسلام بأنها هي عملية تحول شاملة ومتكاملة، تُدار وفق آليات دقيقة ومنظمة، تُنسّق بين مراحلها وتُوجّه مؤسساتها لضمان تحقيق أهدافها. تنبع هذه العملية من وعي المجتمع بأهميتها وإيمانه بضرورتها، وتقوم على تفاعله الإيجابي مع متطلباتها ومتغيراتها. وتهدف في جوهرها إلى نقل المجتمع من واقع التخلف والفقر إلى ميادين الرفاه المادي، والتوازن الاجتماعي، والاستقرار النفسي. ولا تُقاس نتائجها بمدد زمنية قصيرة أو بمكاسب فورية، فهي مسيرة طويلة الأمد ذات أبعاد حضارية عميقة، تتطلب إرادة قوية وعزيمة صادقة تضع المصلحة العليا فوق المنفعة العاجلة. ولا يمكن إنجاحها إلا من خلال فهم عميق لمقاصدها وأهدافها، واستيعاب متطلباتها المادية والمعنوية. إنها ضرورة لا غنى عنها لبقاء الأمم واستقلالها وتقدمها في سلّم الحضارة، ويُدرك المجتمع هذه الضرورة إمّا بدافع المصلحة والمنطق المادي، أو استنادًا إلى منطلقات عقائدية راسخة تشكّل أساس نهضته واستمراره.(فرحي، 2003، صفحة 17) .

4.القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في الإسلام: يتميز المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية بخصوصيات تميّزه عن مناهج التنمية الحديثة، ولا سيما تلك المستمدة من الفكر الرأسمالي. فهو منهج يقوم على تنظيم الحياة الاقتصادية بما ينسجم مع الفطرة الإنسانية، ويوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع في إطار من العدالة والتكافل. ومن أبرز المبادئ التي يقوم عليها هذا المنهج ما يلي: (لبيق، 2013، الصفحات 402-403)

1.4 **الحرية الاقتصادية المقيّدة:** يُعدّ مبدأ الحرية الاقتصادية في تملك وسائل الإنتاج أحد الأسس الجوهرية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية. فالإسلام يمنح الأفراد حرية التصرف في أموالهم وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية — كالإنتاج والاستهلاك والعمل والتعاقد — شريطة أن تكون هذه الحرية منضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية ومتناغمة مع قيم المجتمع ومصالحه. ومن أهم القيود التي تضبط هذه الحرية:

- أن يكون النشاط الاقتصادي نافعًا للفرد والمجتمع.
- ألا يتعارض مع أهداف المجتمع واحتياجاته الأساسية.
- مراعاة عدم الإضرار بالنفس أو بالغير.
- تجنّب اكتناز الثروة أو تعطيلها عن الاستثمار والتنمية.

2.4 **ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج:** يقوم المنهج الاقتصادي الإسلامي على تكامل الملكيتين العامة والخاصة، بحيث لا تتعارضان بل يتكامل دور كل منهما في تحقيق المصلحة العامة. فكل من الملكية العامة والخاصة محاطة بسياج من القيم الشرعية والأخلاقية التي تنظّم استخدامها وتوجهها لخدمة الصالح العام.

3.4 تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: من المبادئ الأساسية في المنهج الإسلامي أن للدولة دورًا فاعلًا في تنظيم النشاط الاقتصادي، بما يضمن تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع. ويكون تدخل الدولة مشروعًا فقط في حالات محددة، منها:

- الاستغلال الوظيفي، السرقة، القمار، والمراهنات.
- اكتساب الملكية بطرق غير مشروعة كالاحتيال والغش بجميع أنواعه.

4.4 **المنافسة الحرة الشريفة**:يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على مبدأ المنافسة الحرة المنضبطة، التي تقوم على التفاعل السليم بين قوى العرض والطلب في السوق، ضمن إطار من العدالة والنزاهة. فالمنافسة في الإسلام حرة وشريفة، لأنها تخضع لضوابط شرعية تمنع تحولها إلى منافسة مفسدة كما في الفكر الرأسمالي. ومن أبرز هذه الضوابط:

- منع الاحتكار بجميع أشكاله.
- تحريم الغش والتدليس في المعاملات.
- تحريم التعامل بالربا أو بأي وسيلة تؤدي إليه.

5. **دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية**: لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال معالجة الفقر وتعزيز الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، وكآلية لإعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، لا تخفف الزكاة المصاعب المالية فحسب، بل تعزز أيضا ريادة الأعمال ورفاهية المجتمع. توضح الأقسام التالية المساهمات متعددة الأوجه للزكاة في التنمية الاقتصادي.

1.5. **تأثير الزكاة على المتغيرات الاقتصادية: أداة فعالة وتأثير كبير على التنمية الاقتصادية من بينها.**

1.1.5. **الاستهلاك**: يؤدي إنفاق الزكاة في مصارفها الشرعية إلى زيادة حجم الاستهلاك في المجتمع، إذ تُوجَّه أموال الزكاة إلى الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل، مما يُنشئ قوة شرائية جديدة تُمنَح لهذه الفئات. ويُعدّ هؤلاء من ذوي الميول الاستهلاكية المرتفعة، حيث يُوجّهون معظم دخولهم إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية أكثر من الادخار. ومع ازدياد دخولهم من أموال الزكاة، يرتفع مستوى استهلاكهم لتلبية احتياجاتهم المتعددة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات. هذا الارتفاع في الطلب يعزز الطلب الكلي الفعّال في السوق، وينعكس إيجابيًا على تنشيط الصناعات الاستهلاكية، مما يُسهم في تحريك عجلة الإنتاج والتنمية الاقتصادية.

ويتمثل أثر الزكاة على الاقتصاد القومي في أنها تؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير، وزيادة الميل الحدي للادخار في المدى الطويل، وفي الحالتين يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، ودفع عملية التنمية. (العالم، 2015، صفحة 5).

2.1.5. **الاكتناز:** إن تطبيق نظام الزكاة في الاقتصاد الإسلامي يضمن أن تدور الثروة ضمن قناتين أساسيتين فقط: الأولى هي الإنفاق على رفاه الفرد وصلاح المجتمع، والثانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المنتجة، مما يُغلق الباب أمام الاكتناز وتعطيل الأموال. ويُعزَّز هذا الاتجاه بإلغاء سعر الفائدة، الذي يجعل العلاقة بين الادخار والاستثمار علاقة مباشرة، حيث يتحول الادخار بالكامل إلى استثمار فعلي.

كما يؤدي تطبيق الزكاة إلى انخفاض الميل للاحتفاظ بالسيولة إلى أدنى مستوى ممكن، مما يزيد من الطلب على الاستثمار ويحفّز الطلب الكلي في المجتمع عبر ارتفاع الطلب الاستهلاكي الناتج عن توزيع أموال الزكاة على مستحقيها. وهذا بدوره يخلق فرصًا استثمارية مربحة ويُسهم في زيادة الإنتاج، مدعومًا بعوامل مثل النمو السكاني والتطور التقني في مجالات الإنتاج.

وعليه، فإن الزكاة تمثل آلية فعّالة لاستقرار الاقتصاد الإسلامي، إذ تُقلّل من احتمالية نشوء الأزمات الاقتصادية الناتجة عن فائض الادخار وضعف الاستثمار، وتُسهم في تحريك الأموال المجمدة نحو مجالات الاستثمار والتنمية، مما يضمن استمرارية النشاط الاقتصادي وتوازنه. (كاسحي، 2017، صفحة 233).

3.1.5. **الاستثمار:** تُسهم الزكاة في تآكل الأرصدة النقدية المكتنزة تدريجيًا بنسبة 2.5% سنويًا، فإذا لم يُبادر صاحب المال إلى استثمار هذه الأرصدة أو تشغيلها، فإن قيمتها ستتناقص بمرور الوقت حتى تصل إلى الحد الأدنى للنصاب. ويؤدي هذا الأثر الطبيعي للزكاة إلى تحفيز الأفراد على توظيف أموالهم واستثمارها بدلًا من تجميدها، حفاظًا على قيمتها وتنميتها مع الزمن، مما يعزز دور الزكاة كأداة لدفع عجلة النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المنتج، ويلحظ أن هذا التحليل ينطبق على النقود المنتظرة لفرص الاستثمار، بالإضافة إلى النقود المكتنزة أو المعطلة بما في ذلك الحلي المزكى.

يمكن أن يكون للزكاة دور مباشر في تنشيط الاستثمار عندما يقوم صندوق الزكاة بتوجيه أموال الزكاة نحو مشروعات استثمارية تعود بالنفع على الفقراء، بدلاً من الاقتصار على الإنفاق الاستهلاكي المباشر. وتتجلى صور هذا الاستثمار في عدة مجالات، منها:

- تمويل الفقراء برأس مال نقدي يمكنهم من العمل والإنتاج دون أن يُستهلك المال في الحاجات الآنية، كمنح الحرفي ثمن أدوات مهنته أو رأس المال اللازم لبدء مشروعه، ليعتمد على نفسه ويستغني عن الزكاة مستقبلًا.
- شراء أصول إنتاجية ثابتة مثل الأدوات والمعدات، وتوزيعها على الفقراء ليستخدموها في أعمالهم، ويحققوا منها دخلًا مستدامًا يغنيهم عن الحاجة.
- تدريب الفقراء وتأهيلهم مهنيًا عبر اكتساب مهارات وخبرات عملية تتيح لهم فرص عمل مستقرة تضمن لهم الكفاية المعيشية.
- استثمار أموال الزكاة في مشاريع تنموية كالمصانع أو العقارات أو المشروعات الإنتاجية، بحيث تُدار لصالح الفقراء والمستحقين، إما بتمليكهم نتائجها في نهاية المدة، أو باستثمار عوائدها وتوجيهها إلى مصارف الزكاة المختلفة بشكل مستمر.
- تقديم الخدمات التي تدخل في برامج تنمية الموارد البشرية، مثل (الخدمات الصحية الأساسية، والتعليم الابتدائي، أو الشرعي).
- الاستثمار المؤقت لأموال الزكاة في المؤسسات المالية مثل البنوك والشركات، أو شراء أسهم وتوزيعها على الفقراء.

ولكن هذا الأثر للزكاة لن يكون كبيرا، لاختلاف الفقهاء حول مشروعية بعض صوره، ولأن الأولوية في إنفاق الزكاة على الحاجة الماسة الفورية للفقير، ويتطلب هذا الإنفاق الاستثماري توافر فائض كبير من الأموال لدى صندوق الزكاة، وهذا الأمر يندر تحققه في الأحوال العادية.

علاوة على ذلك فإن لثبات أحكام الزكاة لا تتغير مع مرور الزمن حسب ما يرى ولي الأمر، وهذه الخاصية لفريضة الزكاة تعمل على تقليل عنصر المخاطرة بصفته محددا لاتخاذ القرار الاستثماري، عكس النظم الضريبية التي تتميز بعكس أحكام الزكاة بالتبدل والتغير في معدلاتها وأوعيتها، وحدود الإعفاء المسموح بها، تبعا لتغير الأحوال الاقتصادية، وهذا التغير المستمر يزيد من عنصر المخاطرة وبالتالي يقلل من الميل للاستثمار في الاقتصاد.

ومن الآثار الإيجابية للزكاة على الاستثمار أنها تسهم في تحسين بيئة الاستثمار من خلال توفير بيئة مستقرة اجتماعيا وسياسيا، تقلل من درجة المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات، ذلك أن من مقاصد الزكاة الكبرى تأليف قلوب أفراد المجتمع ومحاربة آفة التحاسد والتباغض بين الفقراء والأغنياء، والذي

يتحقق من خلال الإنفاق على الفقراء والمساكين بصفة أساسية. (السحيباني، 1429 هـ، الصفحات : 17- 19).

4.1.5. دور الزكاة في دعم الاستقرار النقدي والمالي: يمكن توظيف الأدوات النقدية والمالية المرتبطة بالزكاة لتحقيق مستوى من الاستقرار الاقتصادي في مواجهة الاضطرابات والأزمات المالية، سواء في حالات التضخم أو الركود والانكماش، وذلك بفضل مرونة النظام الزكوي وقدرته على التكيف مع مختلف الأوضاع الاقتصادية: (السعيد، 2021، الصفحات 904-905) .

أ- **حالات التضخم النقدي:** تُسهم الأدوات الزكوية في الحد من التضخم من خلال التحكم في أساليب جمع الزكاة وإنفاقها، ومن أبرز الآليات المستخدمة:

- **الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:** يهدف إلى تقليص حجم الكتلة النقدية المتداولة، مما يساعد على خفض معدلات التضخم والحد من آثاره السلبية.
- **الجمع المسبق للزكاة:** قد يُلجأ إليه عند اشتداد التضخم، لتقليل السيولة النقدية المتاحة في السوق وفقًا لظروف الاقتصاد السائدة.
- **توزيع الزكاة العينية (من الزروع والثمار والماشية):** يساهم في الحفاظ على القيمة الشرائية للنقود، إذ تُوجَّه هذه الموارد مباشرة إلى الفقراء، فيُستهلك معظمها في الضروريات بدل الكماليات، مما يقلل من فائض السيولة غير المنتجة.
- **تعديل نسب توزيع الزكاة:** بتوجيه جزء أكبر من حصيلة الزكاة نحو السلع الإنتاجية والرأسمالية، يمكن زيادة العرض الكلي في الاقتصاد، مما يساعد على تخفيف الضغوط التضخمية من خلال الإنفاق الاستثماري المنتج.

ب- حالات الانكماش أو الركود: في فترات الركود، تُستخدم الزكاة كأداة تحفيزية لتحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب، وذلك عبر التدخل الإرادي للدولة أو مؤسسات الزكاة، ومن أبرز أساليب التأثير ما يلي:

- **الجمع العيني للزكاة:** تستخدم الدولة هذا الأسلوب أحيانًا لتجنب انخفاض الكتلة النقدية الناتج عن جمع الزكاة نقدًا، مما يُبقي على مستوى السيولة مستقرًا.
- **التعجيل بجمع الزكاة:** قد تُعجّل مؤسسة الزكاة بقبض الزكاة عينًا فور بلوغ النصاب وقبل مرور الحول لتحريك الأسواق الراكدة.

- تأجيل جمع الزكاة: في بعض الظروف الاقتصادية الصعبة، يمكن تأجيل جباية الزكاة مؤقتًا، كما فعل النبي وعمر بن الخطاب رضي الله عنه في أوقات الأزمات، حتى تتحسن الأوضاع الاقتصادية.
- **زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي:** يُسهم انتظام توزيع الزكاة في بداية كل عام قمري في ضخ السيولة النقدية في الأسواق، مما يرفع الطلب الكلي ويُنشّط الاستهلاك الوطني، فيُعيد الاقتصاد إلى مسار النمو الطبيعي بعد فترات الركود.

2.5.دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة: تُعد فريضة الزكاة من أهم الأدوات الفعّالة لتحقيق العدالة في توزيع الثروة داخل المجتمع، إذ تُؤخذ من أموال الأغنياء وتُعاد إلى الفقراء، بما يضمن توازناً اقتصادياً واجتماعياً. فوفقًا لقاعدة تناقص المنفعة الحدّية، فإن منفعة الدخل الإضافي تقلّ كلما زادت ثروة الفرد، أي أن المنفعة التي يجنيها الغني من وحدة نقدية إضافية تكون أقل من المنفعة التي يحصل عليها الفقير من نفس الوحدة.وعليه، فإن نقل جزء من دخل الأغنياء إلى الفقراء عبر الزكاة يؤدي إلى زيادة إجمالية في المنفعة الاجتماعية، لأن ما يكسبه الفقير من فائدة يتجاوز ما يفقده الغني، مما يرفع مستوى الرفاه العام في المجتمع. كما أن الفقراء يمتلكون ميلاً حدّياً مرتفعاً للاستهلاك مقارنة بالأغنياء، أي أنهم يُنفقون نسبة أكبر من دخولهم، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في الاقتصاد.هذا الارتفاع في الإنفاق يُفعّل أثر المضاعف الاقتصادي، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق إلى زيادة أكبر في الدخل القومي والإنتاج، ويعتمد حجم هذا الأثر على الميل الحدي للاستهلاك؛ فكلما ارتفع هذا الميل، زادت قوة المضاعف، وبالتالي تحققت تنمية اقتصادية متوازنة تجمع بين الاستهلاك والاستثمار وتدعم النمو المستدام في الاقتصاد الوطني.. (كاسحي، 2017، الصفحات 226-227) .

3.5. **دور الزكاة في علاج البطالة:** تعرف البطالة في المنهج الاقتصادي الإسلامي على أنها العجز في الكسب سواء أكان هذا العجز ذاتيا أو غير ذاتي، والعجز الذاتي كالصغر أو العتة أو الشيخوخة، أو المرض الذي يقعد عن العمل، بينما العجز غير الذاتي كالانشغال بتحصيل العالم ونحو ذلك، وللزكاة دور كبير في معالجة البطالة بمختلف أنواعها المقنعة والدورية والهيكلية والتي يتم علاجها كما يلي: (السويحلي، 2023، الصفحات 68-69).

أ. **دور الزكاة في معالجة البطالة المقنعة:** يقصد بالبطالة المقنعة تكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، فتساهم الزكاة بزيادة عرض عناصر الإنتاج لضمها إلى عنصر العمل وذلك بتحفيز استثمارات جديدة.

ب. **دور الزكاة في معالجة البطالة الهيكلية:** تُعرّف البطالة الهيكلية بأنها تلك البطالة الناتجة عن اختلالات أو تغيّرات في هيكل الاقتصاد لا يرافقها تعديل مماثل في هيكل سوق العمل. وتؤدي الزكاة دورًا مهمًا في الحدّ من هذا النوع من البطالة، إذ تُسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد من غذاء وملبس وعلاج وسكن، بما يعزز قدرتهم على العمل والإنتاج. كما تُساهم أموال الزكاة في تمويل برامج التدريب والتعليم والتأهيل المهني، ما يُمكّن أفراد قوة العمل من اكتساب مهارات جديدة تُساعدهم على الانتقال بين قطاعات الإنتاج المختلفة والتكيّف مع التغيرات الاقتصادية.

ج. **دور الزكاة في معالجة البطالة الدورية:** تظهر البطالة الدورية نتيجة التقلبات الاقتصادية التي تمرّ بها الدول عبر مراحل الدورة الاقتصادية من ركود وانتعاش. وتبرز أهمية الزكاة في هذا المجال من خلال دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحدّ من آثار هذه التقلبات، إذ إن تحصيل الزكاة بشكل دوري وتوزيعها الفوري على مستحقيها يضمن تدفقاً مستمراً للإنفاق داخل الاقتصاد، بخلاف الضرائب التي تُجبى في فترات مالية محددة.

إضافة إلى ذلك، تُسهم الزكاة أيضًا في خلق فرص عمل مباشرة من خلال تشغيل العاملين في جمعها وتوزيعها وإدارة مشاريعها الاستثمارية، مما يُعزز النشاط الاقتصادي ويُسهم في خفض معدلات البطالة بشكل عام.

6. **دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية:** تُسهم الزكاة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع، كما تُساهم في رفع مستوى الوعي والمعرفة وتعزيز الصحة العامة عبر تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء والمحتاجين.

1.6. دور الزكاة في معالجة الفقر: يُعدّ دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر دورًا جوهريًا لا يمكن إنكاره، سواء من قبل المسلمين أو غيرهم، إذ تُعدّ المهمة الأساسية للزكاة القضاء على الفقر من جذوره، لا مجرد التخفيف من آثاره بوسائل مؤقتة أو سطحية. وقد أكّد النبي هذا المعنى في حديثه لمعاذ بن جبل رضي الله عنه عندما بعثه إلى اليمن، فقال له:" أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم" (رواه الجماعة عن ابن عباس) (القرضاوي، 2001، صفحة 21)

2.6. دور الزكاة في معالجة مقاصد اجتماعية أخرى: إن للزكاة مقاصد اجتماعي أخرى فضلا عن معالجة الفقر نذكر منها: (السويحلي، (2023، الصفحات 71-72)

أ–مقصد تحقيق المساواة: ونجد هذا المقصد في بعض النصوص العامة مثل قوله تعالى ﴿...كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ ... ﴿٧﴾﴾ (سورة الحشر، الآية 07) إن تداول المال بين أفراد المجتمع يحقق قدراً من المساواة والعدالة الاجتماعية، ويسهم في الحد من الفوارق الطبقية بين الناس. وقد حرص الإسلام على ترسيخ هذا المبدأ، ومن أبرز الوسائل التي شرعها لتحقيق هذا الهدف فريضة الزكاة، إذ تُعد آلية فعالة لضمان دوران المال بين مختلف فئات المجتمع وعدم حصره في أيدي فئة محددة.

ب–مقصد تحقيق الاستقرار الاجتماعي: يتحقق الاستقرار الاجتماعي من خلال ما تفرضه الزكاة على الأغنياء من واجب التكافل الاجتماعي، ودعم الفقراء ومساعدتهم، إضافةً إلى ما أوجبه الله تعالى على أولي الأمر من مهمة جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، تحقيقًا للتوازن والاستقرار داخل المجتمع.أما في حال إهمال أداء الزكاة في مجتمعٍ يضم فقراء، فإن ذلك يؤدي إلى تفكك التوازن الاجتماعي واختلال النظام العام، نتيجة ما يفرزه الفقر من ظواهر سلبية كالتسول والسرقة والاضطرابات الاجتماعية، وقد أثبت التاريخ أن كثيرًا من الثورات التي شهدها العالم كان الفقر أحد أسبابها الرئيسة.

ج– **مقصد تحقيق السلم الاجتماعي:**تُحدث الزكاة أثرًا نفسيًا عميقًا في نفوس كلٍّ من المعطي والآخذ؛ فهي تُطهر النفس من الأمراض القلبية كالأنانية والبخل والحسد، وتغرس فيها الطمأنينة والإحساس بالترابط الإنساني. وقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى هذا المعنى في قوله الكريم: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾﴾ (سورة التوبة، الآية 103.) يُعد أداء الزكاة وسيلة لتطهير نفس المزكي وتزكيتها، مما يبعث في داخله السلام النفسي والسكينة الروحية، وينعكس ذلك على المجتمع في صورة سلام اجتماعي خالٍ من الحقد والحسد والبغضاء بين الأغنياء والفقراء، إذ تميل النفوس بطبيعتها إلى محبة من أحسن إليها وقدّر حاجتها.

د– **مقصد التكافل والتضامن:**تُعد الزكاة أول نظام للتكافل الاجتماعي في تاريخ البشرية، إذ جاء بها الإسلام قبل أن يعرف الغرب هذا المفهوم في صورته الرسمية، والذي لم يظهر إلا سنة 1941م عند توقيع الميثاق الأطلنطي بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويقوم التكافل الاجتماعي في الإسلام على سد حاجات المحتاجين الذين لا يقدرون على العمل، ويهدف إلى إشاعة روح الوحدة والتعاون بين جميع أفراد المجتمع. وقد شُرعت الزكاة أساسًا لسد حاجات الفقراء والمحتاجين، فحدد الشرع الأصناف المستحقين لها من ذوي الحاجات، تضامنًا معهم ورفعًا للحرج

عنهم، وتعزيزًا لروح الألفة والتكامل الاجتماعي. كما يمكن لمصارف الزكاة أن تحقق هذا التكافل في نطاق محلي داخل القرى أو أحياء المدن، إذ تُصرف الزكاة في البلد الذي جُمعت فيه، وقد يمتد أثرها إلى مستوى التكامل الاجتماعي الدولي، فإذا فاضت أموال الزكاة عن حاجة البلد نُقلت إلى البلاد المجاورة، تجسيدًا لمبدأ وحدة الأمة الإسلامية وتعاونها في مواجهة الحاجة والضيق.

7.**النماذج ناجحة لجمع وتوزيع الزكاة:** من بين النماذج الناجحة لجمع وتوزيع الزكاة نجد:

1.7. **بنك الزكاة:** هو بنك اداع وتوزيع الزكاة عن طريق تمويل أصغر بطريقة الاسلامية، يقدم قروضا صغيرة، تعرف بالتمويل الأصغر، للفقراء على المستوى المحلي دون الحاجة إلى ضمانات كبيرة تعجز طالبها، وقد يكون لهذا النموذج البنكي تأثيرا كبير في تطوير مؤسسات التمويل الأصغر.

2.7. **الهيئات الخيرية الإسلامية:** تعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها بشكل منظم، وتدخل في الدورة الاقتصادية، حيث يتم توجيه الأموال إلى مشاريع اقتصادية وتعليمية وصحية واجتماعية.

3.7. **الابتكارات التكنولوجية في إدارة الزكاة:**تتعدد على حسب استخدامها من بينها

أ. **المنصات الرقمية وأنظمة الزكاة الإلكترونية:**لقد أحدث اعتماد المنصات الرقمية ثورة في إدارة الزكاة، مما عزز الكفاءة والشفافية وإمكانية الوصول، تعمل هذه الأنظمة على تبسيط عمليات جمع الزكاة وتوزيعها وإعداد التقارير، كما نجد على سبيل المثال:

تعمل منصة «Zakat on Touch«(ZoT)في ماليزيا على تسهيل تطبيقات ومعاملات الزكاة عبر الإنترنت، مما يعود بالفائدة على كل من دافعي الضرائب والمستفيدين (Nor، (2024))

ب. **تقنية بلوكتشين:** ظهرت تقنية Blockchainكأداة واعدة لتعزيز الشفافية والمساءلة في صناديق الزكاة. من خلال توفير سجل آمن وقابل للتتبع للمعاملات، تعالج بلوكتشين المخاوف المتعلقة بأمن البيانات وتضمن استخدام أموال الزكاة بشكل مناسب.

ج. **الذكاء الاصطناعي (AI)**: أدى دمج الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة إلى تحسين إدارة الزكاة. تتيح هذه التقنيات التحليل التنبئي، مما يساعد المؤسسات على تحديد الجهات المانحة والمستفيدين المحتملين بشكل أكثر فعالية. تعمل الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي أيضًا على تعزيز كفاءة توزيع الزكاة عن طريق تقليل التكاليف الإدارية. (Ali، (2024).، الصفحات 400-414).

8.**نماذج إقليمية لإدارة الزكاة قي بعض الدول:** نتطرق الى استكشاف بعض النماذج الناجحة لإدارة الزكاة قي بعض الدول، جمع الزكاة وتوزيعها عبر مختلف المناطق والسياقات الثقافية.

1.8. **ماليزيا: نهج مركزي ومتكامل تكنولوجيا:** نفذت ماليزيا نظاما مركزيا لإدارة الزكاة يدمج التكنولوجيا لضمان الشفافية والكفاءة، تتم إدارة النظام من قبل مؤسسات على مستوى الدولة، مثل مركز تحصيل الزكاة (ZCC)، الذي يجمع الأموال ويوزعها وفقا لمبادئ الشريعة أدى استخدام المنصات الرقمية إلى تعزيز كفاءة جمع الزكاة وتوزيعها، مماجعلها في متناولكل من المزكي والمستفيدين، التكامل الرقمي أدى لاستخدام المنصات الرقمية لمعاملات الزكاة إلى تحسين الشفافية وخفض التكاليف الإدارية. (Mukhlishin، (2024)، الصفحات 569-592).

2.8. إندونيسيا: نموذج هجين مع إشراف حكومي: تستخدم إندونيسيا نموذجا هجينا يجمع بين الرقابة الحكومية ومشاركة القطاع الخاص، تلعب وكالة الزكاة الوطنية (BAZNAS) دورا مركزيا في إدارة أموال الزكاة، بينما تشارك المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية أيضا في الجمع والتوزيع، يهدف هذا النموذج إلى تحقيق التوازن بين الرقابة التنظيمية والقدرة المحلية على التكيف

أ. **التعاون مع البنوك الإسلامية:** أدى التآزر بين البنوك الإسلامية ومؤسسات الزكاة إلى زيادة كفاءة توزيع الزكاة وتوسيع تأثيرها الاجتماعي.

ب. **التكيف الثقافي:** تم تصميم برامج الزكاة وفقًا للسياقات الثقافية المحلية، مثل استخدام باتاك دانيلهان ناتولو في شمال سومطرة

3.8. تركيا: لامركزية ومدفوعة بالمجتمع: تتميز إدارة الزكاة في تركيا بنهج لامركزي، مع تركيز قوي على المشاركة المجتمعية. تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما في جمع وتوزيع أموال الزكاة، وتعزيز المرونة والمشاركة المحلية. ومع ذلك، فإن هذا النموذج يطرح تحديات في التوحيد والرقابة.

9. خاتمة:

تعتبر الزكاة من بين أهم وسائل الاقتصادي الإسلامي لتحقيق التنمية، فتطبيقها بشكل منهجي ومنظم سوف يكون قادرا على حل مختلف المشكلات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومحاربة الاكتناز، وتشجيع الاستثمار، كما أنها تقلل من موجات التضخم والركود، وتحارب كل من الفقر والبطالة، وتقلل من التفاوت الطبقي بإعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، إضافة إلى آثار اجتماعية أخرى، فهي تحارب مختلف الآفات كالحقد والحسد والسرقة وتزرع الألفة والمحبة بين أفراد المجتمع.

كما تسلط النماذج الناجحة لجمع وتوزيع الزكاة الضوء على أهمية تكييف الهياكل التنظيمية والابتكارات التكنولوجية مع السياقات الإقليمية والثقافية. وقد أثبت تطبيقها في بعض دول فعالية هذه النماذج لإدارة الزكاة الذكية والآمنة.

نتائج:

1.فهم الزكاة أمر ضروري للممارسين في الاقتصاد الإسلامي، إنه لا يفي فقط بواجب ديني ولكنه يساهم أيضا في رفاهية المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروة.

2.الزكاة ليست مجرد وسيلة لإعادة توزيع الثروة ولكنها تعمل أيضا كمورد حيوي لتعزيز ريادة الأعمال وتطوير الأعمال الصغيرة. هذا الجانب ضروري لتمكين المجتمعات وتعزيز النمو الاقتصادي.

3.أهمية التعاون بين مؤسسات الزكاة والهيئات الحكومية والقطاع الخاص. يمكن لمثل هذه الشراكات أن تعزز فعالية الزكاة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق مجتمع أكثر عدلا.

4.استخدام الابتكارات التكنولوجية في إدارة الزكاة والتحول الرقمي لجمع الزكاة وتوزيعها، واستخدام البيانات الضخمة لرسم خرائط المزكي والمستحق، والتعاون مع مختلف المؤسسات، وتعزيز الكفاءة عبر السياقات الثقافية المتنوعة.

10. قائمة المراجع:

1. عبد الله بن سليمان المنيع (1996)، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، مكة المكرمة.
2. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر
3. محمد بن إبراهيم السحيباني (1429 هـ)، الآثار الاقتصادية للزكاة، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، اللجنة العلمية لمشروع دراسات الزكاة، سلسلة الإصدارات الدورية، الرياض
4. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
5. يوسف القرضاوي (2001)، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة.
6. أوصاف أحمد (2004)، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: عودة إلى بدء، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 17، ع 1.
7. خنوفي بسمة، دراجي السعيد، (2021)، دور الزكاة في تحقيق التنمية ولاية سكيكدة نموذجا، مجلة المعيار، مجلد 25، عدد 56.
8. عائشة عبد السلام العالم (2014-2015)، دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلدان 33-34.
9. عبد الهادي علي النجار (1983)، الإسلام والاقتصاد (دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة)، عالم المعرفة، الكويت
10. لوكيز فاطمة الزهراء، محمد محمد، حمير السويحلي، الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي للزكاة، Journal of Islamic Social Finance, vol.1 N0.2 (2023) IIUM Institute of Islamic Banking and Finance, e ISSN: 3009- 0687.
11. محمد فرحي (2003)، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمعوقات، مجلة الباحث عدد 02/2003
12. موسى كاسحي (2017)، دور الزكاة في تحقيقي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد الحادي عشر، جوان 2017.

13. ميسم الصغير، محمد بشير لبيق (2013)، التنمية الاقتصادية في إطار الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثاني، جوان 2013.

14. Ibrahim Warde (2000), **Islamic finance in the global economy**, Edinburgh University Press, Great Britain.
15. Nedal El-Ghattis, **Islamic banking´s role in economic developement : future studies perspective**, Centre of islamic finance, Bahrain institute of banking and finance, Bahrain.
16. Doina Dragoi (2020), **Economic growth versus economic developement, Atlantic**review of economics- AROEC ISSN 2174-3835, 4st volume- n°1, july, University of Craiova, Romania.
17. Zamir Iqbal and Abbas Mirakhor, Editors (2013), **Economic developement and islamic finance**, The world bank Washington, D. C.
18. Nor, S., Yaacob, S. E., Abdul-Rahman, A., & Zainal, H. (2024). **Digitizing Zakat Distribution in Malaysia : A Case Study on Application Process at Kedah State Zakat Board. Samarah** : Jurnal Hukum Keluarga Dan Hukum Islam, 8(3), 1901. https://doi.org/10.22373/sjhk.v8i3.24158
19. Ali, S., & Jadidah, A. (2024**). Peran Teknologi dalam Optimalisasi Pengumpulan dan Distribusi Zakat Dan Wakaf**. El-Faqih, 10(2), 400–414. https://doi.org/10.58401/faqih.v10i2.1495
20. Mukhlishin, M., Wahab, A., Setiaji, B., & Tazhdinov, M. (2024). **Zakat Maal Management and Regulation Practices: Evidence from Malaysia, Turki and Indonesia**. Journal of Human Rights, Culture and Legal System, 4(2), 569–592. https://doi.org/10.53955/jhcls.v4i2.204.